وان لم يكن في الكسب ما يمثل فلا شيء عليه في الحكم لكن يؤمر ديانة ان لا
يضيع ماله قال بعض العلماء يؤخذ ان يحمل الاب واحدا من عياله ينفق
عليه من كسبه في باب على حدة في ادب القاضي **اذا** نوى من على الاب
نفقة وكسوته فاعطاه نفقة شهر وكسوة سنة فقال الاب ضاع او لم
يجر شيء فكذا سائر المغارم بخلاف الزوجة في باب نفقة ذي الرحم
المحرم من ادب القاضي **نفقة** زوجة الاب اذا لم تكن ام الولد الكبير
لا يجب على الولد لانه من فضول حوائج الاب الا اذا كان بالاب علم يحتاج
الى من يخدمه ويقوم به فحينئذ يجب على الولد ان ينفق على خادم الاب
اي خادم كان في فصل الدار ايضا **في اليسار** الموسر من له يسار
واليسار بما ذا يقدر الصحيح انه يقدر بالنصاب لكن نصاب حرمان الصدقة
لا نصاب وجوب الزكوة كذا ذكره في نكاح شرح الطحاوي المعسر من يحل
له الصدقة فتكون الموسر من لا تحل له الصدقة وبه يفتى **روى** عن ابي يوسف
انه قدر الغنا بالنصاب فمن انتقص ملكه عن النصاب بنفقة المحارم
لم يجبر على نفقة المحارم والا فان كان يعمل ويكتسب وبه يفتى لا محالة
وان بلغ نصابا او به ينتقص يجبر على نفقة ذي الرحم المحرم وهكذا
ذكر في فتاوى الفضلي اهل سمرقند **وروى** عن محمد اذا كان له نفقة
شهر لنفسه وعياله وفضل على ذلك يجبر على نفقة الاقارب وان لم يكن
له شيء ويكتسب كل يوم درهما ويكفيه اربعة دوانق انفق الفضل
عليهم وقيل كقول ابي حنيفة من التحريك لا يفتى بهذا وشيء من هذا في شرح
الطحاوي وينظر في زكوة النوازل في معرفة غنا اهل الذمة وقدر
المال والفقير مسائل **ولاية الانفاق** للام هل يملك الانفاق على
الولد من ماله ام لا ينظر في اخر كراهية الجامع الصغير **امرأة** لها ابن صغير
لا مال له ولا للمرأة فاستدانت وانفقت على الصغير بأمر القاضي فعلى
الصغير لا تتبع عليه بذلك **وذكر** في نفقات الخصاف الاخ الكبير
مع الاخ الصغير اذا كان ماله في البلد قاضي اهل يكن في نفقة الاخ الكبير

من

من نصيب الاخ الصغير عليه يضمن في الحكم لانه لا ولاية عليه وكتب في
اخر كراهية الجامع الصغير ما يدل على انه يملك الانفاق فيحتمل ان تأول
ما ذكر في الجامع الصغير الانفاق من جنس النفقة من طعام وغير وفي
هذا لا يحتاج الى بيع نصيب الاخ او يحتمل ان الاخ في حجره والمال
دره يحتاج الى شراء ما لا بد منه وهو النفقة والاخ الكبير يملك ذلك
اذا كان الصغير في حجره وان لم يكن في حجره لا يملك فيصير حاصل الجواب
انه ان كان طعاما ينفق سواء كان في حجره او لم يكن وان كان دراهم كان في
محل يملك شراء الطعام والنفقة وان كان شيئا يحتاج الى بيعه لا يملك
الا بحمل القاضي اياه وصيا اظن انه كذلك **المودع** او المديون اذا انفق
على ولد المودع ورب الدين او ولاية بغراره يضمن المودع ولا يبرأ المديون
لكن لا يرجع المنفق على من انفق عليه في باب نفقة المرأة من ادب القاضي للخصاف
رحمه الله وسيأتي جنس هذا في وصايا هذا الكتاب **نوع** اذا عتق عبد
صغير او امة لا يجب النفقة على المعتق **في** العبد المشترك اذا اعتق احدهما
فالنفقة عليهما بكون متطوعا في اخر باب نفقة الصغار وفي صلح واقعات
الناطفي **قال الكرخي** في جامع صغيره ذكر ابن سماعة في مملوك صغير او كبير
بين اثنين اجبر هما على النفقة فان قال احدهما اجبرهما انفق على حصتي وقال
الاخر ليس عندي شيء ينبغي للحاكم ان يبيعه من ينفق عليه فان لم يجد استدان
عليه فان لم يجد انفق عليه من بيت المال فان قال انا انفق عليه وبكى ان ما انفق
دينا على من كان او اراد ان ينفق ولم اجبره على ذلك وان بلغ اكثر من قيمة
العبد اضعافا لا يكون ذلك في رقبة العبد انما هو على المولى وان مات
العبد فالدين على من كان **ولو** كانت دابة او نخلا لا يجبر على ذلك ذكره
في الجامع الكبير وسيأتي احتراز هذا في قبيل الكتاب **مسائل الحضانة وما**
يتصل بها اذا ماتت الام ان تزوجت وهي منكوحة او بانت بثلث كان الولد
يأخذ من ابن عمها او لا يأخذ لا يجبر في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
انها تجبر اذا لم يأخذ الولد من ابن عمها **وذكر** شمس الائمة السرخسي في باب

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)